قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠١٢

بشأن الموافقة على تعديلات البروتوكول التنفيذى

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ ،

بشأن خط الائتمان الإيطالى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ،

لتمويل المشروعات الصغيرة ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/١١ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفـق على تعديلات البروتوكول التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ بشأن خط الائتمان الإيطالى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ، لتمويل المشروعات الصغيرة ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٤ أكتوبر سنة ٢٠١٢ م) .

محمد مرسى

تعديلات البروتوكول التنفيذى

الموقع فى القاهرة في ١٤ يونيو ٢٠٠١

بشأن خط الائتمان الإيطالى

مع الصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل المشروعات الصغيرة

فى إطار الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا فى ٣ يونيو ١٩٩٩ ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية المشار إليها فيما بعد بـ GARE وتمثلها وزارة التخطيط والتعاون الدولى والمشار إليها فيما بعد بـ MoPIC ، ولصالح الصندوق الاجتماعى للتنمية المشار إليه فيما بعد بالـ SFD ، وحكومة جمهورية إيطاليا المشار إليها فيما بعد بالـ GIR وتمثلها وزارة الخارجية الإيطالية - الإدارة العامة للتعاون التنموى المشار إليها فيما بعد بـ MFA-DGDC ، قد اتفقتا على مايلى:

يتم استبدال المواد (١، ٣-٢، ٣-٣، ٣-٤، ٤-٢، ٤-٣، ٥، ٨) من البروتوكول التنفيذى بالمواد التالية :

(المـادة ١)

يتم استخدام القرض الميسر لتمويل خط الائتمان ، وخدمات المراجعة، وأنشطة الدعم الفنى المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الحالى .

يتم إتاحة خط الائتمان بصورة فعلية للمشروعات المصرية و/أو أصحاب الأعمال من خلال البنوك المحلية وذلك لتمويل الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل ، والتى يتم تخصيصها باليورو .

(المـادة ٣)

المادة (٣-٢) :

٣-٢-١: يتم إنشاء لجنة إدارة من أجل : (١) ضمان التنفيذ والمتابعة الفعالة لخط الائتمان ، (٢) اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأموال خط الائتمان لاستخدامها فى أنشطة المراجعة والدعم الفنى ، (٣) الموافقة على خطة الأعمال السنوية، وتتكون لجنة الإدارة من عضو واحد يعينه مكتب التعاون الإيطالى بالسفارة الإيطالية ، وعضو واحد تعينه وزارة التعاون الدولى، وعضو واحد يعينه الصندوق الاجتماعى للتنمية . تجتمع لجنة الإدارة كل ثلاثة شهور - أو طبقًا للحاجة - بناءً على طلب أى من الشركاء، سوف يتولى فريق الدعم الفنى (TAT) مهام سكرتارية لجنة الإدارة .

٣-٢-٢: يتم إنشاء فريق دعم فنى (TAT) يتكون من خبير إيطالى واحد من داخل بعثة التعاون الإيطالى فى مصر، مرفق الشروط المرجعية. سوف يتعاون فريق الدعم الفنى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية / SEDO من أجل نشر وتعزيز خط الائتمان ، وتسهيل حصول المستخدمين النهائيين على خط الائتمان، بالإضافة إلى التوفيق بين المستخدمين النهائيين والسوق الإيطالية. سوف يمول فريق الدعم الفنى الأفراد الستة الأساسيين (الذين سيتم التعاقد معهم محليًا بواسطة مكتب التعاون الإيطالى) والذين سيتم وضعهم فى نقاط الاتصال الست المحورية لتقديم الدعم الفنى للمستفيدين المحتملين من أجل استخدام خط الائتمان الإيطالى. تكلفة ونفقات خبراء فريق الدعم الفنى الإيطالى والنقاط المحورية سوف تغطيها المنحة الإيطالية. خطط العمل السنوية والخطط المالية ذات الصلة سوف يقوم بإعدادها فريق الدعم الفنى والصندوق الاجتماعى للتنمية مجتمعين. التكاليف والنفقات الأخرى المتعلقة بالدعم الفنى، وتشمل تكلفة مكاتب النقاط المحورية ، يمكن تغطيتها من أموال خط الائتمان بحد أقصى ١٠٠٠٠٠ يورو (مائة ألف يورو) سنويًا بعد موافقة لجنة الإدارة ، ومع ذلك فإن الموارد المالية الإجمالية المخصصة لأنشطة الدعم الفنى لن تزيد على ٣٪ (ثلاثة بالمائة) من إجمالى مبلغ خط الائتمان . تشمل هذه الأنشطة الدراسات والتقييمات ، وورش العمل ، والندوات ، وأنشطة التدريب، إلخ . ويتم تقديم خطة العمل الأولى للجنة الإدارة خلال شهرين من إنشاء فريق الدعم الفنى .

المادة (٣-٣):

السلع والخدمات التى يتم توريدها من خلال خط الائتمان تكون ذات منشأ إيطالى، إلا أنه يمكن استخدام ٥٠٪ (خمسين بالمائة) كحد أقصى من كل اتفاق قرض لتمويل عقود مبرمة مع شركات محلية أو دولية تتعلق بسلع ذات منشأ مختلف .

المادة (٣-٤):

قد تشمل عقود التوريد الممولة من خلال خط الائتمان ، المواد الخام والمنتجات شبه النهائية المتعلقة تمامًا بالمعدات الموردة (بحد أقصى ٢٠٪ من قيمة كل عقد قرض)، وقطع الغيار، والدعم الفنى، والتدريب، ونفقات النقل والتأمين. تكون العقود المبرمة مع الموردين الإيطاليين مخصصة باليورو ، ويتم الدفع للموردين مباشرة عن طريق البنك المشارك فى التوقيع على عقد القرض مع المستخدم النهائى .

المادة (٤-٢):

كل قرض فردى، حتى لو تم فى أكثر من عقد واحد، لن يتجاوز ما يعادل بالجنيه المصرى مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ يورو (مائتى ألف يورو).

المادة (٤-٣):

سعر الفائدة للمستخدم النهائى الذى سيطبق على عقود القرض بالعملة المحلية لن يتجاوز ٩٪ (تسعة بالمائة) . يحتفظ البنك المصرى المشارك بنسبة لا تتجاوز ٣٪ (ثلاثة بالمائة) من سعر الفائدة المفروضة على المستخدم النهائى والتى يدفعها صاحب العمل كرسوم مقابل تحمل المخاطر التجارية وإدارة مدفوعات القرض . بعد تغطية ائتمان حكومة الجمهورية الإيطالية (٠,٥٪) ، يحتفظ الصندوق الاجتماعى للتنمية بالنسبة المتبقية من سعر الفائدة المفروضة على المستخدم النهائى (٥,٥٪) ، جزء منه يستخدم لمواجهة مخاطر سعر صرف النقد الأجنبى، وجزء آخر لتمويل مشروعات إضافية ، كما هو محدد فى المادة (٧) من البروتوكول التنفيذى الموقع فى ١٤ يونيو ٢٠٠١

سعر صرف اليورو/ الجنيه المصرى فى تاريخ توقيع اتفاق القرض بين البنك المشارك والمستفيد سيكون هو سعر الصرف اليومى الذى يحدده البنك المركزى المصرى .

يجب ألا تتجاوز أقصى مدة سداد لكل قرض عشر سنوات، منها ثلاث سنوات فترة سماح.

المادة ٥ - إجراءات التنفيذ:

السحب:

٥-١ يتم تحويل قيمة القرض الميسر البالغة ١٢٥٨٨٩٩٤,٤٨ يورو (اثنا عشر مليونًا وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفًا وتسعمائة وأربعة وتسعون يورو، وثمانية وأربعون سنتًا) بواسطة (أرتيجيان كاسا - Artigiancassa) المؤسسة المالية الإيطالية على ثلاث دفعات مقدمة للصندوق الاجتماعى للتنمية الذى سيقوم بفتح حساب خاص لهذا الغرض فى البنك المركزى المصرى باسم "خط الائتمان الإيطالى لدعم برنامج تنمية المشروعات الصغيرة". وبناءً عليه، سوف يتم الاتفاق على تعديل الاتفاق المالى الموقع فى ٤ يناير ٢٠٠١ بين "البنك المركزى المصرى" و"أرتيجيان كاسا".

٥-٢ يتم صرف الدفعة الأولى وقيمتها ٤ ملايين (أربعة ملايين يورو) بمجرد دخول الاتفاق المالى الجديد حيز النفاذ، واختيار شركة المراجعة المالية. ويتم تقديم العقد المبرم بين الصندوق الاجتماعى للتنمية وشركة المراجعة المالية الخارجية إلى MFA-DGDC وذلك للموافقة عليه قبل توقيعه .

٥-٣ الدفعة الثانية وقيمتها ٤ ملايين (أربعة ملايين يورو) سوف يتم صرفها بعد الارتباط (المزمع بالقيمة الإجمالية لعقود القرض الموقعة بين البنوك والمستفيدين) بمبلغ ٣ ملايين (ثلاثة ملايين يورو) على الأقل وبعد صرف مبلغ ٨ , ٠ مليون يورو على الأقل من الدفعة الأولى وبعد موافقة وزارة الخارجية الإيطالية (MFA) ، والمؤسسة المالية الإيطالية (IFI) على التقرير المالى الصادر من الصندوق الاجتماعى للتنمية، والمعتمد من شركة مراجعة مالية خارجية. يجب أن يوضح التقرير تنظيم والتزام الإجراءات، والمعاملات المالية لخط الائتمان بشروط البروتوكول التنفيذى والاتفاق المالى، ويقدم أيضًا تفاصيل كل معاملة مالية على خط الائتمان ، كما يجب إتاحة المستندات ذات الصلة لشركة المراجعة بواسطة الصندوق الاجتماعى للتنمية والبنوك المشاركة طبقًا للإجراءات التى تنص عليها الشروط المرجعية للمراجعة المالية .

٥-٤ الدفعة الأخيرة وقيمتها ٤٨ , ٤٥٨٨٩٩٤ يورو (أربعة ملايين وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفًا وتسعمائة وأربعة وتسعون يورو وثمانية وأربعون سنتًا) سوف يتم صرفها بعد الالتزام بمبلغ لا يقل عن ٦ ملايين (ستة ملايين يورو) وصرف ما لا يقل عن ٢ مليون يورو من المبلغ المتراكم من الدفعتين الأولى والثانية وبعد موافقة وزارة الخارجية الإيطالية والمؤسسة المالية الإيطالية على التقرير المالى الصادر عن الصندوق الاجتماعى للتنمية والموافق عليه من شركة مراجعة مالية خارجية .

(التقارير والمراجعة)

٥-٥ عندما يتم صرف كافة المبالغ، يجب أن يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية بإصدار تقرير مالى نهائى معتمد من شركة مراجعة مالية خارجية، ويتم تقديمه إلى وزارة الخارجية الإيطالية والمؤسسة المالية الإيطالية للموافقة عليه مع تفاصيل كافة المستندات ذات الصلة.

٥-٦ بالإشارة إلى الموافقة على التقارير المالية الثلاثة المذكورة أعلاه، يلتزم الصندوق الاجتماعى للتنمية بأن يعيد إلى المؤسسة المالية الإيطالية مبلغًا مساويًا لنفقات المعاملة المالية التى لم توافق عليها وزارة الخارجية الإيطالية والمؤسسة المالية الإيطالية .

٥-٧ تكلفة المراجعة الخارجية سوف يغطيها تمويل خط الائتمان . ويتم التكليف بعملية المراجعة لشركة مراجعة دولية مستقلة لها مندوبان فى مصر وذلك من خلال مناقصة عامة محلية ، كما يتم الاتفاق بشكل مشترك على الشروط المرجعية للمراجعة.

(الموافقة على الائتمان، تحويل الأموال إلى البنك المشارك)

٥-٨ يقدم صاحب العمل طلبًا إلى البنك المشارك للموافقة على الائتمان، وبمجرد موافقة البنك المشارك على الائتمان، يقدم إلى الصندوق الاجتماعى للتنمية طلبًا بتحويل المبلغ المقصود مصحوبًا بموجز عن المشروع . يقدم الصندوق الاجتماعى للتنمية موجزاً لكل مشروع باللغة الإنجليزية إلى مكتب التعاون الإيطالى للعلم . يخطر الصندوق الاجتماعى للتنمية البنك المركزى المصرى لتحويل المبلغ المذكور أعلاه إلى البنك المشارك .

٥-٩ يتم صرف قرض الائتمان إلى المستخدمين النهائيين من خلال البنوك المشاركة (PBs) التى لها فروع محلية عاملة فى المناطق ذات الأولوية التى تحددها لجنة الإدارة . يتم توقيع اتفاقيات الإقراض بين الصندوق الاجتماعى للتنمية والبنوك المشاركة .

٥-١٠ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية يتحملها الصندوق الاجتماعى للتنمية.

مادة (٨) الدخول حيز النفاذ:

تدخل تعديلات البروتوكول التنفيذى حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام آخر إخطار من الإخطارين الذين يخطر بموجبها كل طرف الآخر بانتهاء الإجراءات الداخلية اللازمة.

حرر فى القاهرة فى ٢٠١٢/٥/١٠ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية إيطاليا
(إمضـــاء)	(إمضـــاء)

خط ائتمان لبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعى للتنمية)

فريق الدعم الفنى

الشروط المرجعية الخاصة بالخبير الإيطالى

الواجبات :

١- إدارة العلاقات مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، والبنوك المشاركة ، ونقاط الاتصال، والمساهمين الإيطاليين والمصريين الآخرين .

٢- وضع تصور للأنشطة الترويجية لخط الائتمان .

٣- تحديد الشراكات المحتملة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية والإيطالية.

٤- تقديم الدعم للمساعدة الفنية للصندوق الاجتماعى للتنمية للمستفيدين المحتملين خلال دورة المشروع (تحليل السوق، خطة العمل، الخطة المالية ، التفاوض الخاص بالقرض، تدريب رجال الأعمال، التسويق، إلخ).

٥- مراقبة العمليات الجارية.

٦- إعداد وإدارة الشروط المرجعية الخاصة بما بعد التقييم .

المهارات :

١- شهادة جامعية (على مستوى الماجستير) فى الاقتصاد أو القانون/ العلوم السياسية أو الهندسة .

٢- المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية .

٣- ١٠سنوات من الخبرة العملية .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤١ لسنة ٢٠١٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع علـى القرار الجمهورى رقم (٢٥٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤، بشأن الموافقة على تعديلات البروتوكول التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١، بشأن خط الإئتمان الإيطالى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، لتمويل المشروعات الصغيرة، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤ ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

تُنشـــر فى الجـريـــدة الرســميـة تعديلات البـروتوكول التنفـيـذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ ، بشأن خط الائتمان الإيطالى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، لتمويل المشروعات الصغيرة، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٠

ويعمل بهذه التعديلات اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١٤

صدر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠

وزير الخارجية

نبيل فهمى